العملات المشفرة البيتكوين أنموذجا (مدى مواكبة التكيف الفقهي والشرعي للواقع المعاصر)

Cryptocurrency Bitcoin as a model (The extent to which the jurisprudential adjustment and legitimacy keep pace with contemporary reality)

رواق خالد

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، khaled_rouag@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/17 تاريخ القبول: 2021/07/08 تاريخ النشر: 2021/07/31

ملخص:

البتكوين *Bitcoin* هو عملة رقمية إلكترونية مشـــفرة يتم تداولها عبر الإنترنت فقط، من دون وجود فيزيائي لها، وهي أول عملة رقمية لا مركزية، أي أنها تختلف عن العملات التقليدية وتتم المعاملات بها الند للند، ومن الناحية الشـــرعية هناك العديد من الأبحاث والدراســـات والفتاوى المتعلقة بالموضـــوع بين مؤيدي التعامل بالعملات المشفرة ومن يحرم التعامل بها.

وتتمحور مشـــكلة هذا البحث في أن العملة ظهرت حديثا، لذلك كان لا بد من البحث والاســـتقراء عن هذه العملة الرقمية الحديثة لمعرفة مدى مواكبة المشـرع الإسـلامي لها، وقد تم التوصـل إلى ضـرورة أن تنظر المجامع الفقهية بنظرة أشمل عند إطلاق الأحكام، ويجب عليها مواكبة التطورات التكنولوجيا التي أصـبحت هي البنك المركزي المتحكم في العالم وضـــرورة قبولها وخلق بدائل مقبولة وعالمية تتماشـــى معها قبل أن يجد المشـــرع الإسلامي نفسه يقبلها بشكل مجبر.

الكلمات المفتاحية: بيتكوين، عملات مشفرة، تكنولوجيا، انترنت

***Abstract*:**

Bitcoin is an currency having electronic digital code. It has been used from only Internet without having a physical existence. In addition, it is the first decentralized digital currency. So, it differs from conventional currencies because of not having central regulator establishment behind it. Transactions have been directly performed betweenthe users without an intermediary by peer-to-peer networks .It has been concluded that there are many researches, studies and fatwas related to the subject between those who support dealing in cryptocurrencies and those who are forbidden to deal with them, but there is a need for the jurisprudence councils to consider a more comprehensive view when issuing judgments, and they must keep pace with the technological developments that have become the central bank The control in the world and the necessity of accepting it and creating acceptable and

universal alternatives in line with it before the Islamic legislator finds himself accepting it compulsively or de facto.
***Key words**: Bitcoin, Cryptocurrencies, technology, Internet.*

1. مقدمة:

تعتبر العملات الافتراضية من النوازل (المستجدات) المعاصرة في مجال المعاملات المالية التي بدأت بالظهور والانتشار بشكل واسع في الآونة الأخيرة، تصدرها جهات غير حكومية (مؤسسات-شركات – أفراد) وأصبحت فئة من الناس يتبادلونها فيما بينهم باعتبارها عملة ذات قيمة وثمن للسلع نظارا لانخفاض تكلفتها وسهولة استعمالها وسرعتها في التعامل والدفع الفوري بلا وسائط. لذا فالحاجة داعية إلى معرفة حقيقة العملات الافتراضية ونشأتها، وأنواعها، وكيفية التعامل بها، ومدى انتشارها وبيان التكييف الفقهي لتلك العملات، وحكم التعامل بها، والاسس والمعاير المعاصر والمواكبة للواقع في تكيف هذه الأحكام باعتبارها أصبحت تفرض نفسها بحكم الاجبار لا الاختيار فالتكنولوجيا والعولمة والأنترنت هي البنك المركزي الذي يعتمد عليه في جل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية وبشكل أكبر الاقتصادية.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية عن **مدى مواكبة المشرع الاسلامي للعملات المشفرة (البيتكوين) من حيث التكييف الفقهي ورأي الفقهاء في مشروعية التعامل بها؟** والتي تتفرع عنها التساؤلات التالية:

-ماهية العملات المشفرة وحجم انتشارها والتعامل بها؟

-مدى تطابق خصائص البتكوين مع محددات الشرع؟

-ما هي سرعة وقدرة المشرع الإسلامي على التكيف مع المستجدات؟

-ماذا عن مشروعية التعامل بالبتكوين وفق أراء الفقهاء والمجمعات الفقهية؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة من خلال معالجة النقاط التالية:

-رأي المشرع الإسلامي في التعامل بالعملات المشفرة.

-معرفة مدى مواكبة وتكيف المستجدات (النوازل) البتكوين من قبل المشرع الإسلامي.

الدراسات السابقة: تم مناقشة موضوع العملات المشفرة بشكل كبير وفي كل الجوانب التقنية والمشروعية نلخص بعضها في:

- دراسة منصور بن عبد الرحمان بن محمد الغامدي حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أو متاجرة، بحث مقدم الى مركز التميز بجامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، محرم 1440، والتي أفتى بعد تقديمه دراسة عن عملة البيكوين بعدم جواز الاستثمار فيها والاتجار بها وأن هذا النوع من

القمار المحرم شرعا الذي يدخل في المتاجرة بالمؤشرات، أما استخدام البيتكوين في شراء السلع والخدمات وتبادلها وهو الاستعمال الصحيح المشروع لها فلا مانع فيه. (منصور الغامدي، محرم 1440)

- فتوى الدكتور علي محي الدين القره داغي بعنوان فتوى العملات الرقمية والتي أفتى فيها إلى التحذير والتحريم من التعامل بالبتكوين ليس لأنه عملة مشفرة وانما إلى المحاذير التي تزال مربوطة به واقترح العديد من البدائل المشروعة له. (القرة داغي ، 2008)
- الدكتور سامي بن إبراهيم السويلم النقود المشفرة ورقة بحث مقدم إلى مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن النقود المشفرة مبنية على تقنية جديدة سلسلة الكتل كما أن النقود المشفرة نجحت مبدئيا في تجنب أكبر خلل في النقود التقليدية بالاستفادة من التقنيات الحديثة، وقد بينت الدراسة أن تأخر القبض في النقد المشفر بسبب التحقق من صحة المعاملة لا ينافي اشتراط التقابض في الصرف. (سامي السويلم، 2019)
- دراسة باسم أحمد عامر (عامر، 2019)، العملات الرقمية (البتكوين أنوذجا) ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، والتي يرى الباحث بعد بحث هذه المسألة من جوانبها المختلفة عملة البتكوين تفتقر إلى المحددات والضوابط أن العملات الرقمية وتحديدا الشرعية للنقود، فهذه العملات غير صادرة من جهات سيادية أو بنوك مركزية، ولم تلق القبول العام بين الدول والافراد.
- العديد من الدراسات والبحوث منها:

عنوان الدراسة أو البحث	الباحث	دار النشر	التاريخ
التوجه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية	ماهر أحمد أحمد سفيان سهيل شريف	مجلة بيت المشورة قطر	2018
البيتكوين نظام الدفع الإلكتروني وحكمه في الشريعة الاسلامية	د. مثنى وعد ال النعيمي	متوفر عبر شبكة اللوكة	2018
لنقود الرقمية من وجهة الفقه الاسلامي: البتكوين نوذجا	د. هشام يسري محمد العربي	مجلة كلية الدراسات السلمية والعربية	2018
المؤتمر الدولي للاقتصاد الاسلامي	عدد من الباحثين	الكويت	2018
مؤتمر الدوحة الرابع للمال الاسلامي	عدد من الباحثين	قطر	2018
عدد من الباحثين		الشارقة الامارات العربية	2019

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على (عبد القيوم بن عبد العزيز ، 2019، الصفحات 2-86)

وسنحاول من خلال بحثنا الإضافة من خلال توضيح مدى مواكبة المشرع الإسلامي للمستجدات (النوازل) والنظر إليها من جانب الضرورة الحتمية وليست كمستجد فقط.

منهج الدراســـة: تم الاعتماد على المنهج والوصـــفي التحليلي من خلال ســـرد لأهم التعاريف والمصطلحات المتعلقة بالموضوع وتحليل لعدد من وجهات النظر التي قدمت حول العملات المشفرة وتقديم تحليل شخصي للموضوع.

2. الإطار المفاهيمي للعملات المشفرة (البتكوين).

1.2 تعريف العملات المشفرة:

عرفت سلطة البنوك الاوروبية **EBA** العملة المشفرة تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتبارين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها الكترونيا (**ECB, 2012, p. 13**)

العملة المشفرة هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا لا تصدر عن البنك المركزي أو السلطات العامة وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية (الدولار، اليورو) ... إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع. (بارون، 2015، صفحة 4)

العملات الافتراضية هي وحدات تعامل تتواجد بهيئات إلكترونية مشفرة، وتتميز بغياب الدعامة المادية، كالقطع المعدنية، أو الأوراق النقدية، أو البطاقات البنكية. (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 117)

فعملة المشفرة ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي فهي عملة منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الانترنت في عمليات البيع والشراء أو تحويلها إلى عملات أخرى. (جاموس، 2019)

ويظهر من خلال التعريفات بأن العملة الافتراضية هي عملة رقمية مجهولة كونها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا تحكمها سلطة مركزية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة تتصف بالعالمية وتستخدم كوسيلة للدفع.

2.2 البيتكوين (التعريف، النشأة، طريقة التداول)

- **تعريف البيتكوين:** وقد ظهرت (بيتكوين) أول مرة في ورقة بحثية بعنوان "البيتكوين نظام عملة الند للند (ناكاموتو، 2008).«البتكوين» كلمة إنجليزية (**BITCOIN**) وهي اسم لعملة رقمية إلكترونية مشفرة غير ملموسة ولا مطبوعة ولا مسكوكة، بل لا وجود فيزيائيا لها، فإذا قلنا إن الذهب والفضة معدنان ثمينان، والأوراق النقدية عبارة عن أوراق، فعملة «البتكوين» هي مجرد أرقام

إلكترونية. (عامر، 2019، صفحة 271)

- **نشأة البيتكوين:** تم إنشاء البتكوين في عام 2009 كأول عملة لامركزية تعمل على تقنية "البلوك تشين" وتم ذكر البتكوين لأول مرة في تقرير نشره شخص يحمل الاسم المستعار "ساتوشي ناكاموتو"، والذي وعد بأن البتكوين ستكون له القدرة على إجراء معاملات غير حكومية، بُناء على التوقيعات الرقمية والعملات الرقمية بدلا من الاعتمادات الصادرة عن الحكومة المركزية.

يعتمد البتكوين على تقنية البلوك تشين وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لا حقا القيام بتعديل هذه المعلومة. (جاموس، 2019)

إن الميزة التكنولوجية المركزية لبتكوين هي دفتر حسابات عام عالمي يحتوي على جميع عمليات بتكوين التي تم تنفيذها بالكامل، ويضم دفتر الحسابات هذا سلسلة مما يسمى كتلا. وتحتوي كل كتلة على قائمة من العمليات، وكذا التوقيع الرقمي للكتلة السابقة المكونة لدفتر الحسابات (من هنا جاء مصطلح سلسلة الكتل) (بارون، 2015)

ويعتمد هذا النظام على مبدأين: الأول التواقيع الالكترونية للتحكم في الملكية والثاني عبر منع استخدام نفس العملة في أكثر من عملية شراء لحماية البائع، وذلك عبر ما يسمى بتقنية الند للند التي يتم عبرها الاحتفاظ بتسجيلات كاملة كتل، تلخص تاريخ العملة والمعاملات التجارية التي مرت بها في قواعد بيانات لا يمكن تغييرها.

- **طريقة التداول(كيف يعمل البيتكوين):** يمكن تتبع عمل البتكوين بدقة من خلال الشكل 01:

الشكل رقم (01) دورة معاملات الدفع بالبيتكوين

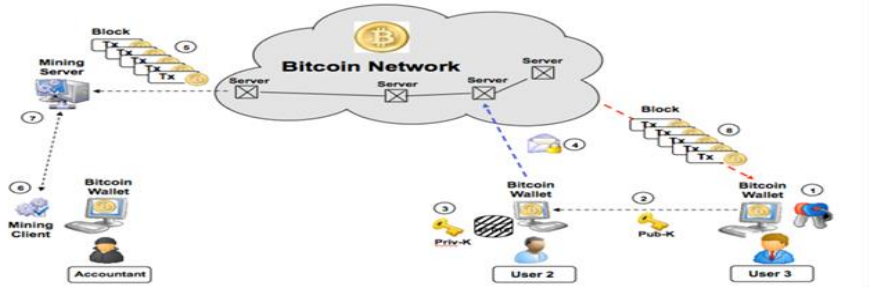

Source (Sead Muftic, 2016, p. 15)

يمكن شرح الخطوات السابقة كمايلي (**Sead Muftic, 2016, pp. 15–17**):

الخطوة (1) إنشاء عناوين Bitcoin: يجب على كل مستخدم، من أجل أن يصبح عضوا في نظام Bitcoin، إنشاء حسابه الذي يتم استخدامه لتلقي مدفوعات Bitcoin وتسديدها وللحفاظ على الرصيد من عملات البيتكوين غير المنفقة، يعتمد جهاز التشفير الأساسي في نظام البيتكوين على تشفير المفتاح العام. خوارزميات التشفير.

- **توزيع عناوين البيتكوين الخطوة (2)**: هذا التبادل قبل المعاملة هو أن يقوم المستلم بتمرير عنوان حساب Bitcoin الخاص به إلى المرسل، هذا العنوان عبارة عن سلسلة طويلة وغير مفهومة بشريا من الأحرف، لذلك يجب نقل العنوان إما في شكل رسومي أو كرسالة عبر الاثير إذا كان الطرفان على مقربة من بعضهما البعض وإذا كان كلاهما يستخدم نوعا ما من الهواتف المحمولة، قد يتم عرض العنوان من قبل المستلم والتقاطه بواسطة المرسل في شكل صورة **QR**.

- **الخطوة (3) فتح المحفظة وإجراء الدفع**: بعد استلام عنوان Bitcoin الصحيح للدفع، يستخدم المرسل عنوانه الخاص كمفتاح لفتح المحفظة المحلية وإجراء الدفع باستخدامه، والوصول إلى عملات البيتكوين والرصيد الإجمالي للمحفظة.

- **الخطوة (4) فتح المحفظة وإجراء الدفع**: لا يتم إرسال مثل هذه المعاملة المشفرة مباشرة إلى المستلم فهي شبكة خاصة تضم العديد من عقد الاتصال والتحكم كلهم مرتبطون بشكل متبادل من خلال بروتوكول الاتصال الخاص الذي يعمل على بعث المعاملة المستلمة من قبل الخادم الذي استلم المعاملة إلى الجميع الخوادم في الشبكة.

- **الخطوة (5) معاملات التغليف في الكتلة**: تتم من خلال
  - جمع المعاملات الفردية لفترة زمنية تبلغ حوالي 10 دقائق.
  - في نهاية كل فترة عشر دقائق، ثم يتم تجميعها في كتلة معاملات منظمة بشكل خاص.
  - بناء على توقيت عودة العديد من الكتل السابقة، ثم يضبط قيمة المعلمة المستهدفة وإدراجها في الكتلة المنشأة حديثا.
  - إرسال هذه الكتلة المجمعة إلى خوادم خاصة مرتبطة بشبكة Bitcoin، تسمى خوادم التعدين.

- **الخطوة (6) التحقق من صحة الكتل بواسطة عمال المناجم**: يتم توزيع الكتلة الحالية، التي يتم نسخها إلى العديد من خوادم شبكة Bitcoin على العديد عمال المناجم. كلهم مرتبطون بخوادم

التعدين المقابلة الخاصة بهم بعد تلقي الكتلة الحالية، يقوم جميع عمال التعدين بشكل متكرر بإجراء التشفير وإعادة الكتل التي تم التحقق من صحتها إلى الشبكة.

- **الخطوة (7)**: عندما ينجح عامل منجم في إنشاء تجزئة صحيحة للكتلة الحالية، فإنه يعيدها كتلة جديدة إلى خادم التعدين ويعيدها الخادم إلى الشبكة، تكافئ الشبكة أولا عامل المنجم الذي أنشأ كتلة جديدة بالمكافأة المدفوعة عملات البيتكوين.

- **الخطوة (8) توزيع الكتلة الجديدة على جميع المستخدمين**: عندما تتلقى كل عقدة في شبكة Bitcoin كتلة جديدة تم التحقق من صحتها، فإنها توزعها على جميع المحافظ للمستخدمين المرتبطين بعقدة الشبكة هذه في الواقع، من أجل التكرار والتوافر، ترتبط كل محفظة بالعديد من عقد الشبكة.

3.2 أبرز العملات الرقمية المتداولة في العالم غير البتكوين:

ظهرت عملات رقمية كثيرة بعد البتكوين، وهي في الغالب عملات مبنية على مبدأ عمل البتكوين نفسها، ومن ثم إطلاق العديد من العملات جديدة، أشهرها هو:

- **ليتكوين**: وهي ثاني أكبر عملة من حيث الحجم والقيمة السوقية، وتم إصدارها عام 2011 من قبل خريج معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «تشارلي لي»، والذي كان يعمل سابقا مهندسا لدى شركة غوغل قدمت عملة ليتكوين نفسها باعتبارها العملة الفضية مقارنة بعملة البتكوين الذهبية، ويعتبر المختصون بأن التعاملات بهذه العملة أسرع من عملة البتكوين، لكن من حيث الشهرة والقيمة السوقية تبقى عملة البتكوين في الصدارة. (عامر، 2019، صفحة 273)
- **بيركوين**: عملة رقمية ظهرت عام2012 وتعتبر ثالث أكبر عملة مشفرة قابلة للتنقيب بعد بتكوين وليتكوين.
- **كوارك**: هي عملة مشفرة ظهرت سنة 2013وهي العملة الأكثر تشفيرا، لأنها تستعمل تسع جولات من التشفير لضمان الأمن وعدم كشف الهوية، ولكن رغم ذلك فالكوارك الواحد يساوي 0.05 دولار فقط.
- **الثريوم**: هي عملة افتراضية لامركزية، تسمح بإنشاء العقود الذكية، بطريقة تحاكي إبرام العقود التقليدية، لكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذيها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم في عملياتها، اقترحها المبرمج الروسي «فيتاليك بوتيرين»، عام 2013، وفي 2014

عملت شركة سويسرية على مشروع عملة «الثريوم»، إلى أن تم إطلاقها بشكل رسمي عام 2015. (عامر، 2019، صفحة 274)

- **ماستر كوين:** ظهرت عام 2013 بسبب ظهور بعض المشاكل الأمنية وعدم الاستقرار في سعر البتكوين.
- **الريبل:** ظهرت هذه العملة عام 2013، وهي عملة لا يمكن استبدالها على خلاف بقية العملات الأخرى، بحيث تستعمل كشبكة دفع ونظام آلي لتجارة العملات.
- **أوروورا كوين:** طورها رجل أعمال آيسلندي عام 2014 حيث جاء بفكرة توزيع العملة المشّفرة لكل شخص في بلده، سعر العملة الواحدة منها 22.3دولار.
- **نوفاكوين:** عملة رقمية مشفرة تستند إلى كود المصدر المفتوح، وعلى برتوكول الند للند، وتدمج برامج الحماية داخل نواة العملة. (مصيليت، 2020، صفحة 123)

3. التكيف الفقهي للبتكوين مقارنة بالنقود الورقية: يعد التعامل بالعملات الافتراضية من النوازل الفقهية المعاصرة وقد وردت عدة تكييفات فقهية للعملات الافتراضية عند الباحثين المعاصرين من أهمها:

1.3 محددات النقود الورقية في الإسلام:

- **الاستقرار والثبات:** الاستقرار النقدي، ويقصد بهذا الأخير، ثبات المحتوى الذهبي للعملة باعتبارها تلعب الدور نفسه الذي يلعبه الذهب، وكذا ثبات أسعار السلع والخدمات، باعتبارها المحدد الأساسي للقوة الشرائية للعملة الدولية، كما أن معدلات التضخم المرتفعة مقارنة بالبلدان الأخرى تؤدي إلى انخفاض السعر الرسمي للصرف وهذا ما يؤثر على أسعار السلع الداخلة في التجارة والأصول الرأسمالية، كما يؤدي التضخم إلى إقصاء العملة من وظيفتها كمخزن للقيمة. (خبازي، 2013، الصفحات 12-18)

أما من الناحية الشرعية يقول ابن القيم: «الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء، ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الاختلاف، ويشتد الضرر اللاحق بهم حين اتخذوا

الفلوس سلعة تعد للربح، فعم الضرر وحصل الظلم، ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء، ولا تقوم هي بغيرها، لصلح أمر الناس»، (عامر، 2019، الصفحات 278 -279)

- **إصدار النقود من قبل الدولة والسلطات المركزية:**

من المحددات الهامة في اعتبار النقود شرعا أن تكون صادرة من قبل الدولة وأجهزتها السيادية، وأن لا يترك هذا الأمر بأيدي أحد من الناس، وقد نص الفقهاء صراحة على أهمية هذا الأمر، لما فيه من تحقيق المصلحة ودفع المفسدة عن عموم الناس.

يقول الامام أحمد: « لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم في ذلك ركبوا العظائم» قال القاضي أبو يعلى تعليقا على كلام الامام أحمد: «فقد منع من الضرب بغير إذن السلطان لما فيه من الفتوات عليه وقال النووي: «قال أصحابنا: ويكره أيضا لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير إن كانت خالصة لأنه من شأن الامام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والفساد ويقول ابن خلدون: والسلطان مكلف بإصلاح السكة والاحتياط عليها ولاشتداد على مفسديها وإصدار العملة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي له ضوابطه وقواعده التي تنظمه؛ لتجعل من النقود مقياسا تقوم به الثروات تقويما عادلا، ومن ذلك أن إصدار العملة تختص به الدولة وحدها». (السالوس، 1985، صفحة 12)

والأصل في حق اصدار النقود هو للإمام وحده، وقد جاء في الموسوعة الفقهية الكويتية" حق اصدار النقود هو للإمام وحده، ولا بد له من تفويض من يقوم بهذه الوظيفة ليتميز الخالص من المغشوش في المعاملات، ويتقي الغش فيها بختم السلطان عليها بالنقش المعروف، وينبغي أن تكون بمعيار محدد وأوزان محددة ليمكن التعامل بها عددا". (عامر، 2019، صفحة 280)

وبالتالي فإن جهة إصدار النقود وتنظيمها في الإسلام هي الدولة (سواء في الفقه الإسلامي أو النظريات الوضعية) والتي أنشأت على مدار التاريخ ما سمي بدار الضرب أو السكة، والتي يمكن أن نعدها شكلا من أشكال البنك المركزي، فمهمة إصدار النقود هي المهمة الأساسية في البنك المركزي لأي دولة، بل يمكن تسمية البنك المركزي ببنك الإصدار. (جاموس، 2019)

- **العرف والقبول العام للنقود:**

حتى تكون النقود مقبولة شرعا فلابد أن يجري عرف الناس بتعاملهم بها ويقبلونها في مبادلتهم قبول عاما، وهذا المبدأ يستند إلى قاعدة فقهية عظيمة من القواعد الكلية الكبرى المتفق عليها، وهي

قاعدة (العادة محكمة،) وتعني أن عادة الناس وعرفهم الذي لا يتعارض مع الشريعة يكون حكما ومرجعا في المسائل غير المنصوص عليها، لذا نجد أن الامام مالك بن أنس –رحمه الله– يقول: «لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق» ، ويقول ابن تيمية –رحمه الله:– «وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها». (عامر، 2019، صفحة 278)

2.3 مدى تحقق المحددات الشرعية للنقود في البتكوين :

- من يرى جواز التعامل بالنقود والعملات المشفرة فقد كيفها على مايلي: (محمدي، 2019، الصفحات 625-628)

– أن الجهة التي أنشأتها قدمتها بوصفها عملة رقمية.

– أنها تؤدي وظيفة النقود الورقية من حيث أنها تعتبر مخزناً للقيمة.

– أنه يمكن الشراء بقيمتها، مما يدل على أنها ذات قيمة.

– تعارف الناس على إنها عملة وتداولهم لها بالبيع والشراء وأنها وسيلة للتبادل التجاري.

–أن العملات الافتراضية غير صادرة من أي بنك مركزي أو مؤسسة مالية فهي عبارة عن سلعة محل بيع وشراء.

–أنها غير مغطاة بأي عملة أو معدن، وتتحدد قيمتها بناء على معايير العرض والطلب.

– أن عمل العملة الافتراضية هو دور الوسيط للتبادل وليست بين سلة العملات

- ومن يرى عدم جواز التعامل بالنقود والعملات المشفرة فقد كيفها على مايلي:

– عدم وجود أي سلطة مالية أو قيادة مركزية تضبط إصدارها وتتحكم في عرضها وتراقب أسعارها وتدعمها وتحميها، وتمكنها من القيام بالتغيرات المطلوبة لمواجهة التطورات التقنية وتحديات السوق، واتخاذ القرارات الحاسمة والسريعة لمواجهة الأزمات وقد اتفق الفقهاء على أن إصدار النقود تختص به الدولة وذلك لحماية النقد من الغش (التزوير) وأيضا مراعاة مصالح العباد وحفظ أموالهم وصيانته. (محمدي، 2019، صفحة 626)

– ليس لها قيمة في ذاتها، لأنها مجرد أرقام مقيدة في أجهزة الحاسب الآلي، ولا تستند إلى أي غطاء سلعي أو قانوني يدعمها ويسندها.

- لا توجد أي جهة من أي نوع تتحكم في أسعارها، سوى العرض والطلب عليها، وهذا ما جعلها عرضة للمراهنات بشكل كبير جدا ومن ثم التذبذب في قيمتها، وهو ما يفقدها أهم شروط العملة التقليدية، وهو الاستقرار النسبي في قيمتها، على الأقل في الأجل القصير.
- لم يستقر العرف العام على كون العملة الافتراضية نقوًدا، فما زالت محل تردد، ومن شروط العمل بالعرف الاطراد وشرط الاطراد غير متوفر لا سيما مع منع العديد من الدول التداول بالعملات الافتراضية في نظامها النقدي والمصرفي. (سليمان، 2017، صفحة 885)
- نظرا لأن عرضها مركزي، ويعتمد على المعادلة الرياضية الخاصة بذلك، فهي تستند لعامل ندرة العرض الكلي لها، ولذا فالعامل الرئيس المؤثر في أسعارها هو الطلب والذي يتأثر بدوره بعوامل كثيرة من أبرزها الموقف القانوني منها، والأحداث التقنية كالقرصنة والاختراقات، بالإضافة إلى المخاطر التقنية. (سليمان، 2017، صفحة 901)
- تصدر من أشخاص مجهولي الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية، مما قد يشجع على عمليات النصب والاحتيال المالي، وعدم القدرة على المطالبة القانونية للمتسبب لعدم معرفته هويته الحقيقية، كما أنها أداة فعالة للعمليات الغير مشروعة.

4. أقوال الفقهاء في التعامل بالبيتكوين: هل اصدار النقود بدون إذن الحاكم فيه ضرر أو لا؟، على هذا اختلف الفقهاء في حكم اصدار النقود بدون إذن الحاكم إذا ترتب عليها ضرر على قولين: القول الأول : يجوز اصدار النقود بدون إذن الحاكم وهو رأي الإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله ، القول الثاني : لا يجوز اصدار النقود من غير إذن الحاكم ، وهو رأي جمهور الفقهاء من المالكية وقد تواردت أقوال الفقهاء على أن اصدار النقود من وظائف ولاة أمور المسلمين ، على هذا الخلاف السابق فمن قال بجواز اصدار النقود بدون إذن رأى جواز إصدار العملات الافتراضية من غير الرجوع للحكومات، ومن قال بعدم جواز إصدار النقود إلا بإذن الحاكم فقد رأى المنع من إصدار العملات الافتراضية. (مصيليت، 2020، صفحة 901)

1.4 القول الأول: يحرم التعامل بالعملات المشـفرة: وبهذا صـدر دار الافتاء المصـرية وفتوى الهيئة العامة للشؤون الاسلامية والأوقاف في دبي وفتوى دار الافتاء الفلسطينية وبهذا قال من العلماء المعاصرين.

ولعل أول إفتاء جماعي رسمي وجد الباحث حول عملة (بيتكوين) هو قرار مجلس الإفتاء الفلسطيني الأعلى رقم ،1/158الصادر بتاريخ 25ربيع الأول 1439هـ، الموافق 14/12/2017م، حيث بدأ القرار بتعريف عملة بيتكوين وكيفية تعدينها، ثم لخص أهم خصائصها، وبعد ذلك نص على ما يلي: "يرى

مجلس الإفتاء الأعلى تحريم تعدين البيتكوين ما دام واقعه كما وصف، لاحتوائه على الغرر الفاحش وتضمنه معنى المقامرة، كما لا يجوز بيعه ولا شراؤه، لأنه ما زال عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، ولأنها شديدة التقلب والمخاطرة والتأثر بالسطو على مفاتيحها، ولأنها تتيح مجالا كبيرا للنصب والاحتيال والمخادعات، وقد ورد النهي عن بيع المجهول وغير المضمون، كالأحاديث الناهية عن بيع المضامين والملاقيح، وكذلك النهي عن بيع الغرر، كالسمك في الماء أو الطير في الهواء، ونحو ذلك مما يدخل في باب بيع الغرر أو المجهول، إذ ينطبق هذا على واقع البيتكوين، فهي عملة مجهولة المصدر، ولا ضامن لها، فلا يجوز التعامل بها، لا تعدينا ولا بيعا ولا شراء. (دار الإفتاء فلسطين، 2017)

أما فتوى الهيئة العليا للشؤون الدينية في تركيا، فقد نصت على أن التعامل بعملة (بيتكوين) حرام شرعا، لأنه ليس لها ضمانات واضحة، وتؤدي إلى ثروة غير عادلة لشرائح معينة من المجتمع. (هيئة الافتاء تركيا، 2018)

دار الإفتاء المصرية أنه لا يجوز شرعا تداول عملة "البتكوين" والتعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها، بل يمنع من الاشتراك فيها، لعدم اعتبارها كوسيط مقبول للتبادل من الجهات المختصة، ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيارها وقيمتها، فضلا عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول. (دار الافتاء المصرية ، 2018)

الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في دبي البيتكوين عملة رقمية لا تتوفر فيها المعايير – الشرعية والقانونية –التي تجعلها عملة يجري عليها حكم التعامل بالعملات القانونية الرسمية المعتبرة دوليا. كما أنها لا تتوفر فيها الضوابط الشرعية التي تجعل منها سلعة قابلة للمقايضة بها بسلع أخرى، ولهذا فإنه لا يجوز التعامل بالبيتكوين أو العملات الالكترونية الأخرى التي لا تتوفر فيها المعايير المعتبرة شرعا وقانونا، وذلك لأن التعامل بها يؤدى إلى عواقب غير سليمة سواء على المتعاملين، أو على الأسواق المالية والمجتمع بأكمله، وسواء اعتبرناها نقدا (الهيئة العامة لشؤون الاسلامية والاوقاف دبي، 2018) أو سلعة فالحكم يشملها على كلتا الحالتين .

وبذلك أفتى العديد من العلماء المعاصرين نذكر منها فتوى الشيخ علي القره داغي، الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، بعدم جواز التعامل بالعملة الرقمية الشهيرة "بيتكوين"، في صورتها الحالية وإن "العملات الرقمية بصورتها الحالية غير جائزة للتعامل فيها إلا أنه قدم ثلاثة حلول بحيث تدخل هذه العملات الرقمية في دائرة مشروعة ومنضبطة حتى لا تقع خسائر كبير، وذلك بأن تتبناها الدولة كعملة

ثانوية أو حتى أولية، أو أن يتبناها مجموعة من المصارف والبنوك الإسلامية كبطاقة ائتمان مثلا، أو إنشاء شركة كبيرة استثمارية لها. (الموقع الرسمي لاتحاد العام للعلماء المسلمين، 2018)

2.4 القول الثاني: والذي يرى جواز العمل بالبيتكوين وأهم فتوى في هذا جاءت من بيان منتدى الاقتصاد الإسلامي رقم (2018/1) بتاريخ 2018/01/11 مشروعية البيتكوين Bitcoin والذي أجاز التعامل به بشروطه ألا يعني تشجيع المسلمين على الاستثمار أو المتاجرة أو المضاربة بالبيتكوين وذلك نظرا لما في ذلك من مخاطر تتمثل بتأرجح أسعار البيتكوين مقابل العملات المحلية. (منتدى الاقتصاد الاسلامي، 2018، صفحة 26)

البحث المقدم منة طرف الدكتور منصور بن عبد الرحمان بن محمد الغامدي حول حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أو متاجرة، وهو بحث مقدم إلى مركز التميز بجامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، محرم 1440، والتي أفتى بعد تقديمه دراسة عن عملة البيتكوين بعدم جواز الاستثمار فيها والاتجار بها وأن هذا النوع من القمار المحرم شرعا الذي يدخل في المتاجرة بالمؤشرات، أما استخدام البيتكوين في شراء السلع والخدمات وتبادلها وهو الاستعمال الصحيح المشروع لها فلا مانع فيه –والله تعالى أعلم– . (مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، 2018)

الدراسة التي قام بها سامي بن إبراهيم السويلم حول النقود المشفرة، في شكل بحث مقدم الى مركز التميز بجامعة الملك محمد بن سعود الاسلامية، السعودية، أوت 2018 والذي توصل فيها إلى جواز التعامل بالبيتكوين بناء على: (مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، 2018)

- ✓ النقود المشفرة مبنية على تقنية جديدة، سلسلة الكتل blockchain، تمثل نقلة نوعية في تقنية المعلومات.
- ✓ أكثر ما يؤخذ على النقد المشفر الطرح الأولي وهو محل اشكال شرعي لما يتضمنه من الضرر الفاحش.
- ✓ النقود الورقية نجحت في تجنب أكبر خلل في النقود التقليدية مع الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة.
- ✓ الأصل في المعاملات الحل، وليس هناك مانع من استحداث نقود أو آليات للدفع والتسوية بحسب ما يحقق المصلحة.
- ✓ تأخر القبض في النقد المشفر بسبب التحقق من صحة المعاملة لا ينفي اشتراط التقابض في الصرف.

5.مدى مواكبة الفتوى الشرعية للعملات المشفرة وتحديدا البيتكوين: نحن هنا لسنا في مقام الترجيح ولا أهله ولكن في إعطاء تحليل من وجهة نظر تتفاعل مع الواقع وتحديدا في أهم نقاط التكيف الفقهي للعملة وأسباب تحريمها كمايلي:

5. 1 فيما يتعلق بسلطة الإصدار والبنك المركزي: لم تعد الحدود الجغرافية ولا الدول ولا المؤسسات ولا حتى الجيوش هي التي تتحكم في العالم ولا حتى في دولها لتحل محلها التكنولوجيا والأنترنت فيكفي ملاحظة الثورات العربية والتحكم في الرأي العام وانتشار الأفكار أصبح تحكمها وسائل الاتصال والاعلام الحديثة وتحديدا الأنترنت والبرمجيات ، فقد أصبحت التكنولوجيا هي المركز المتحكم الأساس في العالم، وهو ما يحتم على الفكر الإسلامي وتحديدا المشرع مواكبته هذا التطور ففكرة ولي الأمر هو المصدر للعملة والبنك المركزي هو ذلك المقر المكاني التي تصدر منه العملة ويتحكم في حجمها وشكلها لم تعد مقبولة بشكل مطلق، وحتى فكرة أن يكون لكل دولة عملتها الرقمية يمكن التحكم فيها وفي أسعار صرفها ومجال استعمالها كبديل للعملات المشفرة مجهولة المصدر تعطي صورة فقط بتحويل العملة الوطنية إلى الكترونية.

لقد شكلت فكرة العالم قرية صغير والكل يتواصل فيها بشكل سريع حتى يتم بناء التصورات والفتوى والتكيفات الفقهية على هذا الأساس وفكرة أن هناك ولي أمر هو الذي يصدر العملة بشكلها السابق والحالي لم تعد مقبولة بمطلقها.

5. 2 فيما يتعلق القبول العام: العالم اليوم تحكمه الاحصائيات والأرقام والمصدر الرئيسي لتحديد القبول والرفض للسياسات والأفكار وحتى السلع والخدمات هو ما تعطيه احصائيات الأنترنت والبرمجيات في التويتر والفيسبوك ... أصبحت عالميا مقياسا للقبول والرفض، فقد يجد المشرع الإسلامي نفسه يحرم وفق أسس معينة بينما احصائيات التعامل والقبول والرفض على النقيض من الفتوى التي يقدمها.

فنجد أن فتوى الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والاوقاف في دبي تحرم التعامل بالبيتكوين في حين أن المتاجر العملاقة التالية في دولة دبي تقبل التعامل به ويظهر ذلك من خلال:

– "جادو بادو" JadoPado.com: متجر إلكتروني تأسس في دولة الإمارات، يسمح لمستخدميه بيع وشراء البضائع، حيث تتيح للباعة بإدارة متاجرهم الخاصة على الموقع بشكل ذاتي، فيما يقوم الموقع نفسه بإدارة الدفعات المالية نيابة عنهم واعتمد المتجر الإلكتروني بيتكوين كوسيلة دفع متيحا للمستخدمين الوصول إلى 50,000 منتجا بسهولة والدفع مقابلها باستخدام البيتكوين.

- "ذا بيتزا غايز" The Pizza Guys: متجر البيتزا الشـــهير أصـــبح أول متجر مادي في دبي يقبل الدفع بالبيتكوين منذ 2014. يؤمن مالكو المتجر بأن كون دبي مدينة غالبية سكانها من المغتربين والسياح يعطي امكانية الدفع بالبيتكوين فائدة مضـــافة للمســـتهلكين بحيث لا يقلقون من الرســـوم العالية على البطاقات الإئتمانية ورسوم تحويل العملة إلى عملة محلية.

- "لِوا" Liwwa.com: تعتبر هذه البوابة حلقة صلة بين المشاريع الصغيرة والناشئة التي ترغب بتطوير رأس مالها وموجوداتها من جهة، وبين المستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار بهذه المشاريع من جهة أخرى، حيث يجني المستثمرون عائداً من أرباح المشاريع التي قاموا بالاستثمار بها. وفي 2014 أعلنت هذه البوابة بدء قبول الدفع بالبيتكوين من قبل المســتثمرين لتســهيل القيام بالاســتثمار بشــكل مباشــر من خلال البيتكوين.

إن نطاق قبول وتبادل العملات المشـــفرة قد اتســـع ونما، وعلى الأخص البيتكوين، الذي فرض حضوره العالمي، واكتسب شهرة واسعة بين المجموعات المنتشرة على شبكة الإنترنت كشكل جديد مقبول من أشكال الدفع، وشمل ذلك دول شرق آسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى أوروبا وأمريكا ودول الشرق الأوسط، كما تم قبولها على مستوى الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية، فضلا عن إمكانية صرفها بالعملات الورقية الدولار واليورو.

ففكرة القبول والرضا العام والأعراف أصبح من الضروري تكيفها إسلاميا مع الواقع المعاصر بما يخدم الصالح العام والفكرة الإسلامية الصحيحة

5. 3 فيما يخص الجهالة والغرر: أصبح مصطلح الجهالة والغرر شائع الاستعمال ومتكرر في الفتوى الإســـلامية وفي كل ما يتعلق بالتعاملات الالكترونية وكأن كل ما هو غير ملموس أو مرئي فهو جهالة فالاقتصاد الرقمي يفوق الاقتصاد الحقيقي بشكل كبير فحوالي 70% من الاقتصاد تعاملات مالية بنكية وليســت انتاج حقيقي، كما أن المتعامل بالعملات المشـــفرة وتحديدا البيتكوين يتطلب مســـتوى من العلم والمعرفة أو الاعتماد على أهل الاختصـــاص ما يجعل الجهالة على هذا قليلة ولتصـــبح مخاطرة تحتمل الربح والخسارة معلومة.

6. الخـاتمة: لقد أصبح موضوع العملات المشفرة والرغبة العامة في التعامل بها من قبل الجميع أهم مواضيع الاقتصاد العالمي والإسلامي، مما حتم على المشرع الإسلامي وضع تأصيل لهذه العملة ومشروعية التعامل بها باعتبارها أصبحت حتمية تجاوزت هل يجوز التعامل بها أم لا إلى ضرورة اجاد مخرج إسلامي يتيح

التعامل بها بما يتماشى والواقع الحالي المبني على التطور التكنولوجي وهذا ما تم التوصل إليه من خلال:

– العملات المشفرة من النوازل المالية التي وجدت، والتي تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي لها؛

– من قال بجواز اصدار النقود بدون إذن الحاكم رأى جواز إصدار العملات الافتراضية من غير الرجوع للحكومات والعكس بالعكس؛

– رغم كثرة البحوث والدراسات الشرعية للبيتكوين والعملات المشفرة نجد أن كلها يركز فقط على جهة الإصدار والقبول العام والغرر بعيدا عن المستوى الذي جاءت فيه العملة والتكنولوجيا العالية التي حكمها؛

– عدم وجود بدائل اسلامية واضحة وفي نفس مستوى العملة المشفرة من حيث التكنولوجيا والتعامل العالمي والاقتصار على التحليل والتحريم على ما فيه من ضرورة؛

7. التوصيات

– مجمعات الفقه الإسلامية، ودور الإفتاء الرسمية في العالم العربي والإسلامي، مطالبة بضرورة الاجتماع، وتشكيل لجان متخصصة، من اقتصاديين وتقنين، وشرعيين متخصصين في المعاملات المالية المعاصرة، تقوم بدراسة العملات المشفرة عامة، والبيتكوين على وجه الخصوص، واصدار حكم شرعي يضبط خصائص هذه العملات وحدود التعامل بها.

– دعوة كل الباحثين في الاقتصاد والقانون والمسيرين لشأن المالي والنقود والصيرفة في حدود اختصاصهم إلى البحث في هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، الاقتصادية والقانونية والشرعية، ومحاولة توضيح الأثار المترتبة على انتشار مثل هذه العملات، بما يمكن من إصدار الأحكام المناسبة لها سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو شرعية.

– ضرورة قيام أصحاب الاختصاص بالمال والاقتصاد ومعهم أهل الشريعة إلى محاولة طرح بدائل أخرى مقبولة لهذه العملات الالكترونية، بحيث تكون أكثر توافقا مع الضوابط الشرعية للنقود، خصوصا وأن العالم يتجه بشكل سريع إلى التعاملات والخدمات الالكترونية، فلا يكفي إصدار الاحكام ومن ثم الجلوس في مؤخر الركب، فالعالم يتطور ويتسابق، ولابد للمسلمين أن يواكبوا العصر مع المحافظة على أحكام الشريعة وقواعدها.

– ضـرورة عدم التسـرع في إطلاق الأحكام على النوازل حتى تتوفر جميع المعطيات حولها مما يمكن معها من إطلاق أحكام وواضحة ومواكبة للواقع وهو ما يعطي صورة مقنعة على المشرع الإسلامي.

8 قائمة المراجع:

أسماء محمود محمدي، (2019)، التعامل بالعملات الافتراضية وزكاتها، *مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية*(العدد4).

الجزائر الجريدة الرسمية، (27/ 12/2017)، قانون المالية لسنة 2018، *الجريدة الرسمية الجزائرية*، صفحة 117.

دار الإفتاء فلسطين، (14 /12/ 2017)، قرار مجلس الإفتاء الأعلى رقم 1/158، *دار الإفتاء الفلسطينية*. فلسطين. الموقع الرسمي لاتحاد العام للعاماء المسلمين، تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/20 من خلال الرابط:
. (2018). https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=8230.

الهندي عبد القيوم بن عبد العزيز ، (2019)، *ببليوجرافيا النقود الرقمية المشفرة، .* مركز كاي للنشر.

أنس إبراهيم جاموس، (2019)، النقود الافتراضية (البيتكوين نموذجاً) (مفهومها – آلية التعامل بها – حكمها)، *بحث مقدم إلى جامعة الشارقة قسم الاقتصاد الإسلامي*، جامعة الشارقة: جامعة الشارقة.

باسم أحمد عامر، (2019)، العملات الرقمية «البتكوين أنوذجا »ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام، *مجلة جامعة الشارقة*(العدد 1).

بن عبد الرحمان بن محمد الغامدي منصور الغامدي، (محرم 1440)، *حكم التعامل بالبيتكوين هل هو مقامرة أو متاجرة*، مقدم الى مركز التميز بجامعة المام محمد بن سعود السلامية، السعودية.

تركيا هيئة الافتاء تركيا، (2/1/ 2018)، *هيئة الافتاء تركيا*. تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/20 من خلال الرابط. .http://www.altoprealestate.ae/tahrim-taamol-bi-takwin

جوشوا بارون.، (2015)، *داعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي*، كاليفورنيا: RANDسانتا مونيكا.

دبي الهيئة العامة لشؤون الاسلامية والاوقاف دبي. (30 7, 2018). تم الاطلاع بتاريخ 2021/4/21 من خلال الرابط:
.https://www.awqaf.gov.ae/ar/Pages/FatwaDetail.aspx?did=89043

الموقع الرسمي للبيتكوين، ساتوشي ناكاموتو، (2008).تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/20 من خلال الرابط .www.bitco.org/bitco.pdf

سامي السويلم، (2019) ، *النقود المشفرة*، تم الاطلاع بتاريخ 04/27/ 2021 من خلال الرابط:
https://units.imamu.edu.sa/rcentres/rces/news/SiteAssets/Pages/%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB-%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%B9%D9%

سبتي بن مصيليت، (2020). العملات الافتراضية دراسة فقهية تأصيلية، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز*(العدد 28).

سليمان .ع،(2017/03/25)، النقود الافتراضية –مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*

على القرة داغي، (9/5/ 2008)، *فتوى العملاتى الرقمية* ،الموسوعة الفقهية، تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/20 من خلال الرابط:https://iefpedia.com/arab/?p=40388

علي السالوس. (1985). *النقود واستبدال العملات*. الكويت: مكتبة الفلاح.

فاطمة الزهراء خبازي. (2013). *النظام النقدي الدولي والمنافسة بين أورو ـ دولار*. عمان : دار اليازوري.

مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، و مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة. (2018). *النقد الافتراضي*. تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/05 من خلال الرابط
https://units.imamu.edu.sa/rcentres/rces/news/Pages/%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A8%D8%AD%D9%88%D8%AB-%D8%AD%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A.aspx.

مصر دار الافتاء المصرية ، (1/1 / 2018)، تم الاطلاع بتاريخ 2021/04/22 من خلال الرابط:
http://dar-alifta.org/ar/Viewstatement.aspx?sec=media&ID=5617.

منتدى الاقتصاد الاسلامي منتدى الاقتصاد الاسلامي.، (1/11/ 2018).، مشروعية البتكوين البيان رقم (2018/1). *منتدى االاقتصاد الإسلامي*.

ECB .(2012) .*Virtual Currency Schemes October .P13* .ECB.

Sead Muftic, S. (2016). *Overview and Analysis of the Concept and.* Italy: Joint Research Centre (JRC), the European Commission's science. Récupéré sur Date of site visit 07/04/2021 https://www.researchgate.net/publication/338627957_Bitcoin_as_an_Electronic_Payment_Tool